الصباح الاقتصادية
16
العدد 1637 - السنة السادسة
الخميس 8 شوال 1434 - الموافق 15 اغسطس 2013
Thursday 15 August 2013 - No.1637 - 6th Year

حققت صعوداً بـ 26 نقطة

البورصة تتقدم ... رغم الأحداث الخارجية

- السيولة تحسنت بوصولها إلى 21.6 مليون دينار
- الأسهم الرخيصة والصغيرة مازالت تحظى باهتمام المتداولين
- نشاط مفاجئ في آخر نصف ساعة من جلسة التداول

صعود قوي

- المضاربات مستمرة في ظل غياب «الشركات القيادية»
- «منازل» استحوذت على أكبر كمية تداول
- احتمالات «الإعصار القادم» واردة في حال ظهور تطورات سياسية في الخارج

كتب المحرر الاقتصادي

حقق امس سوق الكويت ارتفاعا كبيرا بـ 26.3 نقطة بعد ان كانت الجلسة هادئة، الا انه في اخر نصف ساعة زاد النشاط وزادت حدة المضاربات ما ادى الى ارتفاع السيولة الى اكثر من مليون مقارنة مع جلسة اول من امس وكذلك صعود المؤشر السعودي وقت «المزاد» بشكل واضح.

ورغم ان الاحداث السياسية الخارجية فرضت نفسها على «المشهد الاقتصادي» بسبب ارتباط بعض الشركات الكويتية في الخارج الا ان السوق واصل صعوده في حين يرى بعض المراقبين انه في حال حدوث تطورات سلبية فان «الاعصار قادم».

واكد المراقبون ان السيولة مازالت دون المستوى مشيرين الا ان المضاربات على الاسهم الرخيصة مستمرة في ظل غياب الشركات القيادية. وكان سوق الكويت اعطى اشارات ايجابية في اولى جلساته بعد عطلة عيد الفطر اذ شهد عمليات تجميع وشراء ما ادى الى ارتفاعه قبل الاقفال فيما ارتفعت السيولة الى 26.6 مليون دينار وهي قيمة جيدة مقارنة مع جلسات شهر رمضان لكن جلسة يوم الثلاثاء اثارت المخاوف واكد المراقبون ان السوق لم يحدد اتجاهه بشكل واضح ويحتاج الى اكثر من جلسة خاصة بعد العودة من الاجازة وانتهاء شهر رمضان، مشيرين الى ان التفاؤل بالمشهد السياسي عزز الوضع بالسوق.

واضاف المراقبون ان السيولة تحتاج الى حوافز جديدة لتعود الى الارتفاعات السابقة واذ ان الشركات الرخيصة التي تشهد عمليات مضاربة نشطة وقوية هي التي اصبحت المحرك الرئيسي للسيولة

واوضح المراقبون ان الشركات التشغيلية لم تساير التطورات الايجابية سواء السياسية او الاقتصادية والنتائج المالية الجيدة للعديد من تلك الشركات . ومن المتوقع ان تشهد الشركات الرخيصة والصغيرة موجة شراء واسعة على وقع اخبار ايجابية تتعلق بتسويات واعادة هيكلة اضافة الى شائعات عن تحقيق ارباح من خلال تخارجات وتسويات وذلك في ظل غياب الحركة على الشركات الكبيرة التي لم تتحرك من قبل شهر رمضان.

وقال المراقبون ان سوق الكويت سيبدأ رحلة جديدة وسيأخذ شكلا مختلفا عن تداولات شهر رمضان ومضى المراقبون ان التطورات الايجابية ستعطي السوق دفعة قوية الى الامام وسط توقعات بأن يتم تنفيذ الملفات الاقتصادية ومشاريع خطة التنمية التي ستعزز وضع القطاع الخاص. وواصل المراقبون ان اعلانات الربع الثاني ساهمت في تحسين وضع العديد من الشركات التي اعلنت عن تحقيقها ارباح جيدة، خاصة ان الشركات الصغيرة تحولت الى الربحية بعد ان عانت طويلا من تبعات واثار الازمة المالية العالمية. وقال المراقبون ان السوق سيؤسس على اسعار جديدة اعتبارا من هذا الاسبوع وستنشط عمليات الشراء والمضاربة وهي عمليات صحية تساهم بشكل ملحوظ في رفع قيمة السيولة الى فوق الـ 30 مليون دينار بعد ان تراجعت الى مستويات متدنية الى اقل من 20 مليون دينار في بداية شهر رمضان. وزاد المراقبون ان بعض المجاميع الاستثمارية لم تتحرك منذ فترة طويلة لذلك ستشهد عمليات شراء تؤدي الى رفع اسعار الشركات التابعة لها في ظل الاجواء الايجابية العامة خاصة بعد تحسن المشهد السياسي واتجاهه الى الاستقرار العام. واغلق سوق الكويت للأوراق المالية البورصة على ارتفاع في المؤشر السعري بواقع 26.3 ن وانخفاض المؤشرين الوزني وكويت 15 بواقع 0.81 ن و5.3 ن على التوالي.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 21.6 مليون دينار كويتي بكمية أسهم قدرها 206.3 ملايين سهم تقريبا من خلال 4578 صفقة.

وسجلت أسهم شركات بيت الطاقة وبوبيان دق والراي ومنازل واسمنت ابيض أكبر نسبة ارتفاع من حيث قيمة السهم في وقت سجلت أسهم شركات منازل وتمويل خليج والمستثمرون والبيت وبوبيان د ق أعلى نسبة في كمية التداول.

342 ألف دينار خسائر «بيت الطاقة» خلال النصف الأول

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية ان مجلس ادارة شركة بيت الطاقة القابضة بيت الطاقة قد اجتمع امس واعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30-06-2013 وقد بلغت خسائر الشركة نحو 342.243 علما بان تقرير مراقبي الحسابات يحتوي على الامر الاخر التالي: ان البيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في 31-12-2012، والمعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة كما في وللفترة المنتهية في 30-6-2012 تم تدقيقها ومراجعتها على التوالي من قبل مراقبي حسابات اخرين والذين عبروا في تقاريرهم عن رأي تدقيق غير متحفظ واستنتاج مراجعه غير متحفظ على التوالي على تلك البيانات المالية المجمعة والمعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة على التوالي.

الوطني للاستثمار: ارتفاع مؤشر أسواق دول مجلس التعاون بنسبة 1.9

قال تقرير اقتصادي متخصص امس ان مؤشر أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بنسبة 1.9 في المئة خلال تداولات الاسبوع الماضي بالتزامن مع ارتفاع معظم مؤشرات الاسواق العالمية خلال الفترة نفسها. واضاف تقرير شركة الوطني للاستثمار ان مؤشر اسواق الشرق الاوسط وشمال افريقيا سجل ارتفاعا بنسبة 1.8 في المئة خلال الاسبوع الماضي في حين ارتفع مؤشر السوق الاوروبية ما نسبته 1ر1 في المئة. وقال ان مؤشر الاسواق النامية وبعكس المؤشرات الاخرى سجل انخفاضا بنسبة 0.4 في المئة كما انخفض مؤشر الامريكيتين بواقع 0.8 في المئة ومؤشر اسيا بـ1.8 في المئة خلال الاسبوع الماضي. وفيما يتعلق بالاداء الاجمالي لاسواق المال حول العالم منذ بداية العام الجاري وحتى الشهر الجاري بين التقرير ان مؤشر

شعار الوطني للاستثمار

دول التعاون الخليجي سجل ارتفاعا اجماليا بنسبة 22.5 في المئة في حين ارتفع مؤشر الشرق الاوسط وشمال افريقيا بنسبة 19.4 في المئة ومؤشر الامريكيتين بواقع 16.8 في المئة ومؤشر اوروبا ب 12.1 في المئة واسيا بنسبة 6.4 في المئة.

50 شركة مهددة بإيقافها عن التداول .. لعدم إعلانها عن الأرباح

أعلنت 142 شركة نتائجها عن النصف الأول المنتهي في 30 يونيو الماضي، حتى نهاية تداولات أمس، من أصل 209 شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، في حين لم يتبق سوى يومين أمام 50 شركة لم تعلن نتائجها حتى الآن، وإلا ستتعرض أسهمها للإيقاف، مقابل 17 شركة مدرجة تختلف مواعيد فتراتها المالية عن بقية الشركات في السوق، وهو ما يعني أن 26 في المئة من الشركات المدرجة، التي انتهى النصف الأول لها في 30 يونيو الماضي، لم تعلن عن نتائجها حتى الآن، وهذا المعدل هو الأسوأ مقارنة مع بقية أسواق الأسهم في دول الخليج.بحسب جريدة القبس

وتصدرت شركتا منشآت وصكوك قائمة الشركات الأكثر نمواً في الأرباح، بتحقيقهما نمواً بلغ 5933.33 في المئة و5512.59 في المئة على التوالي، مقارنة بنتائجهما في النصف الأول 2012، وذلك بعد قفزة كبيرة في إرباحهما نتيجة لتسوية الديون مع «بيتك» مؤخراً، فيما جاء البنك التجاري ثالثا في القائمة بنمو بلغ 1613.97 في المئة نتيجة خروجه من دائرة تجنيب المخصصات الكبيرة مقابل قروض غير منتظمة.

تدخل السلطات الرقابية يعيق المنافسة

الموسى: البنوك الكويتية اقتربت من المعدلات العالمية

- الإقراض في قطاع تمويل الأفراد هو الأنشط ويحقق نمواً
- قطاع المصارف سيستمر في تجنيب المخصصات خلال المرحلة المقبلة بنسبة أقل

علي الموسى

قال رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى لقناة «العربية» ان نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في القطاع المصرفي اظهرت ان البنوك الكويتية اقتربت من المعدلات العالمية بوصولها الى نسبة 2 في المئة، وتصل الى 1 في المئة لدى بعض البنوك. واعتبر الموسى ان ذلك يعتبر مؤشرا جيدا ومطمئنا، وتعني أن البنوك خرجت من مرحلة الصعوبات التي كانت تعانيها في سنوات الازمة عندما كانت نسبة القروض المتعثرة تصل احيانا الى 10 في المئة. كما قال ان هناك تغطية لهذه القروض بنسبة تجاوزت المرتين او 200 في المئة.

واضاف الموسى ان هذه المؤشرات تعني أيضا ان بناء المخصصات من الارباح التشغيلية بدأت تنتفي الحاجة اليها تدريجيا، وان البنوك وصلت الى مرحلة لا تحتاج الى استقطاع مخصصات كبيرة.

واستبعد الموسى اي علاقة لتراجع المخصصات والربحية بتحسن المؤشرات في البورصة والاسواق العالمية، معللا ذلك الى أن القروض المتعثرة دخلت اصلا في دفاتر البنوك الكويتية، ولا يمكن معالجتها الا بالمخصصات وشطب الديون.

وردا على سؤال حول استمرار تجنيب المخصصات لدى بعض البنوك الكويتية في الربع الثاني، اجاب الموسى ان المخصصات هي امر طبيعي في العمل المصرفي، لكن الفرق الآن ان النسبة تراجعت، وايضا الارباح التشغيلية جيدة، معتبرا ان البنوك ستستمر في تجنيب المخصصات لكن بنسب اقل وبشكل تدريجي.

وبالنسبة لمدى ملاحظة القطاع المصرفي للنمو في الاقراض، رأى الموسى ان الاقراض في قطاع تمويل الافراد هو الانشط، واخذ في النمو، لان هناك حاجة الى تمويل مشتريات الافراد والمساكن والسفر والعلاج، وتتنامى بالتوازي مع الزيادة السكنية.

اما بالنسبة لنمو الاقراض في قطاع الشركات، فرأى الموسى ان هناك مشاريع حكومية موعودة، لكن كان القطاع المصرفي يأمل في ان تُطرح بشكل اسرع للمستثمرين.

واضاف ان نسبة الاعتماد على الارباح التشغيلية المبنية على الاقراض او هوامش الربحية من الفائدة هي الاكبر في القطاع، واعتبر أن السلطات الرقابية، وللاسف الشديد، لا تشجع على استفادة القطاع من الخدمات غير المرتبطة بالاقراض وفوائدها، وقامت بالغاء هذه الخدمات والتحكم بالاسعار، وهذا لا يساعد البنوك على طرح منتجات جديدة، كما ان السلطات الرقابية بتدخلها لا تسمح للبنوك بالتنافس بينها في تقديم خدمات ومنتجات، كما انها تتدخل لتوحيد الرسوم. ودعا الموسى، وهو وزير تخطيط سابق ونائب لمحافظ بنك الكويت المركزي السابق، الى تشجيع المنافسة بين البنوك وليس بالاتفاق او بتوحيد الاسعار. وقال ان هذا الوضع سيؤدي اخيرا الى ان تصبح البنوك مثل الجمعيات التعاونية في الكويت. واضاف الموسى انه اذا مرت ظروف في القطاع المصرفي دفع السلطات الرقابية الى ان تأخذ خطوات لتوحيد الاسعار فإنه آن الاوان لاعادة النظر فيها، خصوصا ان هناك اعدادا كافية من البنوك والسوق الكويتية اصبحت مفتوحة للبنوك الاجنبية.

«بيتك للأبحاث»: مؤشر تداول السوق السعودي عند أعلى مستوياته منذ سبتمبر 2008

كشف تحليل تقني خاص أصدرته شركة « بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي « بيتك» عن أداء مؤشر تداول السوق السعودي مؤشر تداول السعودي عند أعلى مستوياته منذ سبتمبر 2008 متجاوزا جميع معدلاته المتحركة بإقفاله في 5 أغسطس عند8.072.3 ن ومن المفترض أن يواصل المؤشر اتجاهه التصاعدي، لكن هناك نقاط مقاومة وعلى مستثمري الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة متابعة حركة المؤشر عن كثب.. وفيما يلي التفاصيل: يسلك المؤشر اتجاها تصاعدياً منذ بداية العام 2013، بل وبالتحديد منذ شهر نوفمبر 2012 عندما لامس مستوى 6.423.60 ن. فخلال ارتفاعه هذا تمكن المؤشر من تجاوز جميع معدلاته المتحركة، طويل-الأجل، متوسط- الأجل و قصير-الأجل تباعا.

كذلك تمكن من تخطي مستوى المقاومة القوية الذي واجهه عند 7.620 ن خلال الأسبوع الثاني من شهر يونيو ومن ثم مرتفعا متخطيا أعلى مستواه المسجل منذ إبريل 2012 والواقع عند 7.940 ن وذلك مع بداية شهر أغسطس الجاري.

للمرة الأولى يتمكن المؤشر السعودي من تجاوز حاجز 8.000 ن منذ سبتمبر 2008 وذلك في 5 أغسطس بإقفاله عند 8.072.3 ن.

من المفترض أن يحافظ المؤشر على اتجاهه المتصاعد وذلك مع عدم وجود أي مقاومة قوية حتى مستوى 8.270 ن، بينما مازالت المؤشرات التقنية بعيدة عن منطقة الإفراط في الشراء. علما بانه في حال ارتفاع كمية التداول فبإمكانها دفع مؤشر السوق إلى أعلى خلال الأسابيع القليلة القادمة باتجاه المقاومة المذكورة وربما إلى أعلى حتى مستوى 8.730 ن خلال الفترة المتوسطة القادمة.

في الاتجاه المعاكس، فإن التراجع المقبول والسليم سيكون حتى مستوى 7.800 ن. بينما أدنى من مستوى الدعم الواقع عند 7.750 ن سينذر مستثمري الفترات القصيرة لتوخي الحذر من حدوث تراجع إضافي إلى أدنى من المعدل المتحرك قصير الأجل والواقع عند 7.640 ن وذلك للخروج من السوق.

أما مستثمرو الفترات المتوسطة والطويلة فباستطاعتهم استمرار الاحتفاظ بأسهمهم في السوق السعودي حيث مازالت إشارة البيع بعيدة وأدنى من 7.250 و 6.970 ن، للفترتين على التوالي.

مؤشر التداولات السوق السعودي